إظهار اللوامع التَّيْمِيَّة في انتحار الصُّورِيَّة

كيف نقض المناطقة منطقهم، من أرسطو إلى المنطق الرياضي

تأليف

قيس العصا

محاور البيان

مدار البيان 3

أرسطو: تأسيس الصورة، والصدعُ في أساسها 3

توطينُ الصورة: من ابن سينا إلى الغزاليّ 4

حدٌّ لا يَحُدّ 5

قياسٌ لا يُخبر عن العالَم 6

استقراءٌ لا يُعمِّم 7

صلةٌ مطمُوسة: خيطٌ من الرواقيّين 8

برهانٌ لا يؤسِّس اليقين 8

كيف سقطت الصورةُ من داخلها 9

الحاصل 10

مدار البيان

دعوى المناطقة، من أرسطو إلى ورثته في ديار الإسلام، دعوى واحدة وإن تعدّدت ألسنتُها: أنّ موضع العلم، تصوُّرًا وتصديقًا ويقينًا، هو الصورة؛ وأنّ للفكر قالبًا إذا استوفاه الذهنُ عُصم من الخطأ. وليس غرضُنا في هذه المقالة أن ننقل دعواهم ثمّ نأتي بمن ردّها، بل أن نتتبّعها في نصوص أهلها أنفسهم: نعاين الأصل حيث وُضع، ونُريه كيف انهار من داخل الصنعة نفسها، على أيدي مَن أتمّها من المناطقة قبل أن يأتيها خصومُها. ودعوانا التي نُقيمها كلمةٌ واحدة نُثبتها عليهم بأقلامهم: الاعتبارُ بالمادّة لا بالصورة.

وابنُ تيمية شاهدٌ في هذا الباب، لا مستنَدٌ نتوكّأ عليه. سبق إلى المفصل عينِه قبل سبعة قرون؛ فحيث وافقناه أوردنا كلامَه دعامةً ومِصداقًا: دليلًا على أنّ الموضع واحد يبلغه الناظرُ من حيث أقبل، لا أنّا عنه ننقل. فما يشهد به رجلٌ نقض الصنعةَ من خارجها، ووافقه فيه بانوها من داخلها، أوثقُ ممّا يُتناقَل بالتقليد.

أرسطو: تأسيس الصورة، والصدعُ في أساسها

المنطق الصوريّ صنعةٌ تُردّ إلى أصلٍ واحد: تحليلات أرسطو.[1] وقوامُ القياس عنده الصورةُ لا المادّة: فهو عند أرسطو «قولٌ إذا وُضعت فيه أمورٌ، لزم عنها شيءٌ غيرها بالضرورة لذاتها»،[2] وصحّتُه أن يكون شكلًا «صادقًا أيًّا كانت الحدودُ التي تحلّ محلّ متغيّراته»، لا يتوقّف على مادّةٍ ولا على ما في الأعيان.[3] حتّى إنّ أسماء الأشكال الأربعة إنّما صيغت لتدلّ بحروفها على الصورة المنطقيّة وحدها. والأداةُ التي بها جرّد أرسطو الصورةَ عن المادّة هي الحرفُ المتغيّر: وضع الحروفَ مكان الحدود ليصدق الشكلُ أيًّا كانت المادّة، وهو ابتكارٌ عدّه مؤرّخو المنطق «فاتحةَ عهدٍ» في الصنعة.[4] فالصحّة عند أرسطو صوريّةٌ خالصة، تُقرأ من الشكل لا من المضمون.

وعلى هذا الأصل بنى ما هو أخطر: أنّ العلم اليقينيّ لا يُنال إلّا بالبرهان، وأنّ العلوم كلَّها «تُعرَض في أنساقٍ صوريّةٍ مُبرهَنة».[5] فالتصديقُ يُقتنَص بالبرهان، والتصوّرُ يُقتنَص بالحدّ، والحدُّ عنده «قولٌ دالٌّ على ماهيّة الشيء»[6] من جنسٍ وفصل، كقولهم في الإنسان: حيوانٌ ناطق.

لكنّ في هذا الأساس صدعًا فتحه أرسطو بيده. فإنّ الصورة الصحيحة، بشهادته، لا تكفي للعلم؛ إذ

---

[1] انظر:

G. Patzig, *Aristotle's Theory of the Syllogism* (Reidel, 1968), p. xiii: "Formal logic is perhaps unique among the sciences in being able to trace its origins back to one classical work — Aristotle's Analytics."

[2] تعريف القياس، Prior Analytics، 24b18، بترجمة Patzig، ص 44.

[3] انظر:

Patzig, pp. 31, xvi: a valid syllogism yields "a true proposition… whatever terms are substituted for its variables"; its validity is not "dependent on the truth of certain ontological propositions."

[4] انظر:

Kneale, p. 61: Aristotle's use of letters as term-variables is "a new and epoch-making device in logical technique… Aristotle's invention."

[5] انظر:

J. Barnes, *Aristotle: Posterior Analytics* (Clarendon, 1975), p. xii: "the sciences are properly expounded in formal axiomatized systems."

[6] الحدّ عند أرسطو، Posterior Analytics، II.10، بترجمة Barnes، ص 58.

البرهانُ يشترط في مقدّماته ما ليس من الصورة في شيء: أن تكون «صادقةً أوّليّةً مباشرة، أعرفَ من النتيجة وأسبقَ منها وعلّةً لها». ثمّ يصرّح بالمفصل تصريحًا: «قد يكون قياسٌ وإن لم تتوفّر هذه الشروط، لكن لا يكون برهان».[7] فها هنا ينقسم كلامُ أرسطو على نفسه: الصورةُ تعطي صحّةَ القياس، لكنّ العلمَ يحتاج فوقها شروطًا في مادّة المقدّمات، صدقًا وأوّليّةً وعلّيّة. بل بلغ من ظهور هذا الصدع أنّ مؤرّخ المنطق كنيل قرّر أنّ أرسطو، في آخر رأيه، فصل الصورةَ عن البرهان: «نظريّةُ القياس الصوريّة ليست، عند أرسطو، مرتبطةً بالبرهان على وجه الخصوص».[8] فالصورةُ التي تُعطي القياسَ صحّتَه ليست هي التي تُعطي العلمَ يقينَه، بشهادة مؤسِّس الصنعة ومؤرّخِها. وهذا هو نصُّ دعوانا في أوّل كتابٍ من كتب الصنعة: الاعتبار بالمادّة لا بالصورة. وقد قالها ابن تيمية بعينها: «الاعتبار بمادّة العلم لا بصورة القضيّة».[9] فما بقي علينا إلّا أن نتتبّع هذا الصدعَ في كلّ آلةٍ من آلاتهم.

توطينُ الصورة: من ابن سينا إلى الغزاليّ

نقل ابنُ سينا جهازَ أرسطو إلى ديار الإسلام في «الشفاء»، فجعل الحدَّ يشتمل على «جميعِ المعاني الذاتيّةِ للشيء»، مؤلَّفًا من جنسٍ وفصل، بخلاف الاسم الذي يُتوخّى به قولٌ «من لواحقِ الشيء يساويه»؛[10] وحصر الكلّيّاتِ في خمسٍ: «جنسٌ أو نوعٌ أو فصلٌ أو خاصّةٌ أو عرضٌ عام».[11] وجعل البرهانَ وحده مُنتِجًا لليقين. ثمّ أنزله الغزاليُّ منزلةَ العيار من علوم المسلمين، فصدّر «المستصفى» بمقدّمةٍ منطقيّة، وأعلن أنّ الحدّ والقياس الصحيحين «رباطُ العلوم كلِّها».[12] ثمّ حصر طرقَ المعرفة في اثنين لا ثالثَ لهما، فقال:

> المطلوبُ من المعرفة لا يُقتنَص إلّا بالحدّ، والمطلوبُ من العلم الذي يتطرّق إليه التصديقُ أو التكذيبُ لا يُقتنَص إلّا بالحجّة والبرهان، وهو القياس، وكأنَّ طالبَ القياسِ والحدِّ طالبُ الآلةِ التي بها تُقتنَص العلومُ والمعارفُ كلُّها.[13]

فتأمّل الدعوى في أعرى صورها: لا عِلمَ إلّا ما مرّ على هاتين الآلتين؛ مَن لم يحُدَّ بالجنس والفصل لم يتصوّر، ومَن لم يُبرهِن بالشكل لم يُصدِّق. وعلى هذا مشى الرازيُّ ومَن بعده من المتكلّمين حتّى صار المنطقُ عندهم عيارَ العقل. فهذه هي الآلة التي نتتبّع دعواها آلةً آلة، ونبدأ من أوّلها: الحدّ.

---

[7] انظر:

Post. An. I.2, 71b19–23 (Barnes, pp. 2–3): demonstrative premises must be “true and primitive and immediate and more familiar than and prior to and explanatory of the conclusions… There can be a deduction even if these conditions are not met, but there cannot be a demonstration.”

[8] انظر:

W. & M. Kneale, *The Development of Logic* (Oxford, 1962), p. 24: “the formal theory of the syllogism is not especially connected with demonstration.”

[9] الردّ على المنطقيّين، طبعة الرّيّان، ص 244.

[10] ابن سينا، «الشفاء» (المنطق): المدخل، المقالة الأولى.

[11] «الشفاء»: المدخل، المقالة الأولى، الفصل الثاني عشر.

[12] الغزاليّ، «محكّ النظر»، ص 53.

[13] «محكّ النظر»، ص 55؛ وأحال فيه على «المستصفى»، ج1، ص 33.

حدٌّ لا يَحُدّ

بنى أرسطو الحدَّ على قسمة الصفات إلى ذاتيٍّ مقوِّمٍ للماهيّة، وعرضيٍّ خارجٍ عنها؛ فالحدُّ يلتقط الذاتيّ وحده، الجنسَ والفصل. وتفصيلُه أنّ المحمولات عندهم خمسةٌ: جنسٌ ونوعٌ وفصلٌ وخاصّةٌ وعرضٌ عام؛ فالحدُّ التامّ يُركَّب من الجنس والفصل ليدلّ على «ماهيّة الموضوع، وما هو أن يكون كذا».[14] فإذا قيل: الإنسانُ حيوانٌ ناطق، فالحيوانُ جنسُه، والناطقُ فصلُه المقوِّم، والضاحكُ خاصّتُه اللازمة، والأبيضُ عرضُه المفارق. وعلى هذه القسمة يقوم الجهاز كلُّه.

والسؤال الأوّل: هل يثبت هذا الخطُّ الفاصل بين الذاتيّ والعرضيّ؟ فأيُّ ميزانٍ جعل «الناطق» مقوِّمًا للماهيّة و«الضاحك» لازمًا خارجًا عنها، وكلاهما لا يفارق الإنسانَ طردًا وعكسًا؟ الجوابُ أنّ هذا الخطّ لم يثبت عند المناطقة أنفسِهم؛ فإنّ الصفات المتلازمة لا ينفصل فيها المقوِّمُ عن اللازم بحدٍّ منضبط. حتّى إنّ ابن سينا نفسَه اضطُرّ إلى تقسيمٍ يشي بأنّ الخطّ لا ينضبط: فقسّم الفصولَ إلى «مفارقٍ وغيرِ مفارق»، ثمّ قسّم غيرَ المفارق نفسَه إلى «ذاتيٍّ وعرضيّ».[15] فإذا كان اللازمُ غيرُ المفارق ينقسم بنفسه إلى ذاتيٍّ وعرضيّ، فبأيّ ميزانٍ يُفرَز أحدُهما من الآخر؟ وابنُ تيمية لم يُرقِّع هذا الخطَّ كما رقّعه ابنُ سينا، بل ألغاه من أصله؛ فالصفاتُ اللازمة عنده «جنسٌ واحد، فلا فرقَ بين الفصل والخاصّة، ولا بين الجنس والعرض العام»،[16] وجعلُ بعضها ذاتيًّا وبعضِها عرضيًّا «مجرَّدُ تحكُّمٍ بلا سلطان».[17] فالآلةُ التي يُدَّعى أنّها تعصم الذهنَ قائمةٌ على تمييزٍ لا برهانَ عليه.

ثمّ إنّ دعوى الحدّ تنقض نفسَها من جهةٍ ثانية. فإنّهم يشترطون أن لا يُتصوَّر شيءٌ إلّا بحدّ؛ ولو صحّ هذا لَلزم أن يُحَدَّ كلُّ حدٍّ بحدٍّ قبله بلا نهاية، أو يدور. ولهذا اضطُرّوا أن يُقرّوا بتصوّراتٍ بديهيّةٍ لا حدَّ لها؛ بل إنّ أرسطو نفسه سلّم أنّ نسقَ العلم يقوم على أوائلَ لا تُبرهَن ولا تُحَدّ، وإلّا لم يقم نسق. فإذا سُلّم أنّ ثَمّ تصوّراتٍ بلا حدّ، بطل الحصر. وهو عينُ ما قرّره ابن تيمية: هم «معترفون بأنّ من التصوّرات ما يكون بديهيًّا لا يحتاج إلى حدّ، وإلّا لزم الدورُ أو التسلسل»؛[18] والحدُّ يُعارَض ويُنقَض، ولا تكون المعارضةُ إلّا بعد تصوّر المحدود، «فيمكن تصوّرُ المحدود بدون الحدّ، وهو المطلوب».[19]

فما حقيقةُ الحدّ إذن؟ إنّه تنبيهٌ لا إنشاء. لا يضع في الذهن معنًى لم يكن، بل يوجّهه إلى معنًى حاصلٍ أو ممكنِ الحصول، كما يفعل الاسم. قال ابن تيمية: «الحدُّ قد ينبّه على تصوّر المحدود كما ينبّه الاسم، فيكون فائدةُ الحدّ من جنس فائدة الاسم»؛[20] والتصوّرُ إنّما يُنال من الشيء نفسه أو من نظيره: «تعريفُ الشيء إنّما

---

[14] انظر:

Kneale, *The Development of Logic* (Oxford, 1962), p. 35: definition "may give the essence of the subject, what it is to be a so-and-so"; the genus is that "within which the species… is distinguished by its specific difference."

[15] ابن سينا، «الشفاء»: المدخل، المقالة الأولى.

[16] نقض المنطق، ص 313.

[17] نقض المنطق، ص 314.

[18] الردّ، ص 55.

[19] الردّ، ص 55.

[20] الردّ، ص 81.

هو بتعريف عينه، أو بذكر ما يشبهه».[21] فالآلةُ التي جُعلت مِصْيَدةَ التصوّرات لا تصطاد شيئًا؛ المعنى يجيء من المادّة، من العين أو المثال، لا من قالبٍ من جنسٍ وفصل.

قياسٌ لا يُخبر عن العالَم

والآلةُ الثانية القياس، وهو موضعُ أظهر الانهيار. فإنّ الصورة القياسيّة قفصٌ ضيّق: مقدّمتان، وثلاثة حدود، ورابطةٌ واحدة هي «الحمل». وقد أثبت أوغست دي مورغان، وهو من كبار مناطقة القرن التاسع عشر، أنّ في هذا القفص عجزًا بنيويًّا لا يُسَدّ: هناك استدلالاتٌ صحيحةٌ بالبداهة لا يقدر القياسُ على إنتاجها، لأنّ صحّتها قائمةٌ في العلاقة لا في الصورة. وتحدّى المناطقة تحدّيًا لم يُجَب:

> تحدّيتُ في كتابي أن يُستنبَط بالقياس من «كلُّ إنسانٍ حيوان» أنّ «كلَّ رأسِ إنسانٍ رأسُ حيوان»؛ ومن انعدام كلّ محاولةٍ للجواب أستنتج أنّ أحدًا لم ينجح.[22]

فصحّةُ هذا الاستدلال في علاقة «الرأسيّة»، وهي مادّةٌ لا يمثّلها القالبُ الحمليّ. ولهذا أعاد دي مورغان بناء الاستدلال على «تركيب العلاقات»، وصار القياسُ القديم عنده حالةً واحدةً منه. ثمّ صرّح بعينِ ما نقرّره: «كلُّ استدلالٍ يزيد على مجرّد التمثيل الرمزيّ فمردُّه إلى حضور شيءٍ مادّيّ؛ فالحدودُ خاليةٌ من المادّة، وأمّا العلاقاتُ بينها وأنماطُ الاستدلال فمادّيّة»؛[23] بل قال صريحًا إنّ «التفريقَ بين الصورة والمادّة في نظريّة المنطقيّ أكثرُ منه في تطبيقه».[24] ثمّ نظر في قوانين الفكر الثلاثة نفسِها، الهُويّةِ وعدمِ التناقض والثالثِ المرفوع، فبيّن أنّها تفرز الصدقَ من الكذب ولكن لا تُنتِج صدقًا من صدق؛ فهي عنده «من التربة لا من البذرة».[25] فهذا منطقيٌّ محضٌ، لا متكلِّمٌ ولا فقيه، يقول إنّ الشاهد في المادّة لا في الصورة، وإنّ الصورة قوانينُها تُنقّي ولا تُنبِت.

وابنُ تيمية سبق إلى هذا كلِّه من غير آلتهم. فأمّا الحصرُ في مقدّمتين فعنده «تحكُّمٌ محض»؛[26] والدليلُ قد يكون مقدّمةً واحدة أو مقدّماتٍ «أكثر من عشر». وأمّا الأشكالُ فليست حاصرة: «فالدليلُ الذي يصوِّر

---

[21] الردّ، ص 101.

[22] انظر:

A. De Morgan, *On the Syllogism* (ed. Heath, Routledge, 2021), pp. 29, 216: the challenge to deduce syllogistically “that every head of a man is a head of an animal” from “every man is an animal.”

[23] انظر:

De Morgan, p. 81: “every inference which is anything more than pure symbolic representation of inference is due to the presence of something material… the relations between them, and the modes of inference, are material.”

[24] انظر:

De Morgan, p. 81: “the distinction of form and matter is more in the theory of the logician than in his practice.”

[25] انظر:

De Morgan, p. 214: the three laws “of the soil, and not of the seed… of the foundation, not of the building.”

[26] الردّ، ص 236؛ وانظر ص 215.

بصورة القياس الاقترانيّ يصوَّر أيضًا بصورة الاستثنائيّ، ويصوَّر بصورٍ أخرى غير ما ذكروه».[27] وأمّا الصورةُ الصحيحة نفسُها فأقرّ بصحّتها ثمّ أبان فراغها: «صورةُ القياس لا تدفع صحّتَها، لكن لا يُستفاد به علمٌ بالموجودات».[28] والذي يجمع الأدلّةَ كلَّها ليس الصورةَ بل الاستلزام: «كلُّ ما يُستدلّ به على غيره فإنّه مستلزمٌ له»؛[29] ومن ثمّ سقطت دعوى أنّ الشمول برهانٌ والتمثيل ظنّ، «فهذا هو هذا في الحقيقة، وإنّما يختلفان في تصوير الدليل ونظمه»،[30] «وإنّما يختلف اليقينُ والظنُّ بحسب المواد».[31] فالتقى المنطقيُّ الحديث والشيخُ القديم على كلمةٍ واحدة قبل أن يعرف أحدُهما الآخر.

استقراءٌ لا يُعمِّم

وفي القياس عطبٌ أعمقُ من فراغ صورته: أنّه لا يُنتج إلّا بمقدّمةٍ كليّة، والكليّةُ لا يصنعها القياسُ نفسُه. فقولُهم «كلُّ إنسانٍ حيوان، وسقراطُ إنسان، فسقراطُ حيوان» تحمل النتيجةَ فيه الكبرى وحدها؛ ومن أين للعقل «كلُّ إنسان»؟ لا من قياسٍ آخر، وإلّا افتقر كلُّ كليٍّ إلى كليٍّ قبله بلا نهاية. فمن استقراء الجزئيّات لا غير: عايَنّا أفرادًا فحكمنا على الجنس كلِّه.

وليس في هذا الاستقراء صورةٌ تُسوِّغ الوثبةَ من المعدود المحصور إلى العموم المطلق؛ فالقفزُ من «هؤلاء الذين رأيناهم» إلى «كلِّ إنسانٍ في كلّ حين» حكمٌ على الغائب بالشاهد، مادّتُه المشابهة، لا قالبٌ منطقيّ. ولهذا رأى جون ستيوارت مِلّ أنّ القياس نفسَه «مصادرةٌ على المطلوب»:[32] فنتيجتُه مندرجةٌ سلفًا في كبراه، وما زاد على أن أخرج ما خُبِّئ فيها. فالعملُ كلُّه واقعٌ في تحصيل الكبرى، وهو استقراءٌ وتمثيل، لا في الشكل الذي يُفرِغها.

وابنُ تيمية ردّ هذا إلى أصله قبلهم بقرون. فموادُّ البرهان اليقينيّة عندهم، الحسّيّاتُ والمجرَّباتُ والحدسيّات، كلُّها واقعةٌ على معيّناتٍ جزئيّة: «وليس في شيءٍ من الحسّيّات الباطنة والظاهرة قضايا كليّة»؛ «وإنّما يحكم العقلُ على النظائر بالتشبيه، وهو قياسُ التمثيل». فالمستفادُ منها «أمورٌ معيّنةٌ جزئيّةٌ لا تصير عامّةً إلّا بواسطة قياس التمثيل».[33] فالكليّةُ التي عليها مدارُ البرهان الشموليّ تُكتسب بالطريق الذي يزعمونه دونه.

ثمّ ألزمهم إلزامًا لا مخرجَ منه: كبرى قياسهم إمّا أن تُعلَم بالتمثيل، وإمّا أن تُدَّعى بديهيّةً تفيض على النفس عند الإحساس بالجزئيّات. «فإذا كانوا علموا القضيّة الكليّة بقياس التمثيل، رجعوا في اليقين إلى ما يقولون: إنّه لا يفيد إلّا الظنّ»؛[34] فيقينُهم مسنودٌ إلى ما رموه بالظنّ. وإن جعلوها فيضًا عند الإحساس، فقد ردّوا مصدرَها إلى الحسّ والمعيَّن، لا إلى الصورة. وأيَّ الطريقين سلكوا، عاد قِوامُ البرهان إلى المادّة.

فالصورةُ الاستنتاجيّة، في أوثق أشكالها، عالةٌ على استقراءٍ لا صورةَ له؛ والاعتبارُ ها هنا أيضًا بالمادّة لا

---

[27] الردّ، ص 340.
[28] الردّ، ص 339.
[29] الردّ، ص 339.
[30] الردّ، ص 162.
[31] الردّ، ص 158.
[32] انظر:

Mill, in Verburgt & Cosci, p. 42.

[33] نقض المنطق، ص 332.
[34] الردّ، ص 156.

بالصورة.

صلةٌ مطمُوسة: خيطٌ من الرواقيّين

ولم يكن اشتراطُ الصلة في المضمون بِدعًا حادثًا بعد أرسطو؛ فقد سبق إليه أهلُ زمانه من الرواقيّين، ثمّ طمسته سطوةُ القياس قرونًا. فقد اختلف القدماء في «الشرطيّة المتّصلة» على أقوالٍ نقلها سكستوس؛ فقال فيلون: هي صادقةٌ ما لم تبدأ بصدقٍ وتنتهِ إلى كذب، وهذا هو اللزومُ الصوريّ المحض. لكنّ أصحاب «الاتّصال» أبَوا هذا واشترطوا صلةً حقيقيّة في المضمون:

> وأمّا الذين يُدخلون مفهومَ الاتّصال فيقولون: إنّ الشرطيّة تكون صحيحةً إذا كان نقيضُ تاليها مُنافيًا لمقدّمها؛ وعلى قولهم تكون الشرطيّاتُ الفيلونيّةُ المذكورةُ غيرَ صحيحة.[35]

فردّ الرواقيّون الاتّصاليّون أن «يلزم من المتناقض كلُّ شيء» قبل منطق الوثاقة بألفَي عام، على عين العلّة: أنّه لا صلة في المضمون. لكنّ الصنعة الأرسطيّة عَلَت، فساد اللزومُ الصوريّ، وطُمس هذا الخيط حتّى أحياه المنطقُ الحديث. وابنُ تيمية على هذا الخيط عينِه، لا على خيط الأرسطيّين الذين غلبوا؛ اشترط الاستلزامَ في الدليل، ووقف حيث وقف أهلُ الصلة، لا حيث وقف أهلُ الصورة. فالصلةُ في المضمون مطلبٌ عابرٌ للعصور: يظهر حيث نظر العقلُ في المادّة، ويغيب حيث اكتُفِيَ بالصورة.

برهانٌ لا يؤسِّس اليقين

بقيت أعلى دعاوى الصورة: أنّ البرهان معيارُ اليقين. جعل أرسطو البرهانَ وحده طريقَ العلم اليقينيّ: «إنّما نعلم الأشياء بالبراهين»؛[36] وعدّ مؤرّخو المنطق هذا «إنجازَ اليونان الأكبر: أن استبدلوا بالدرس التجريبيّ علمًا برهانيًّا قبليًّا».[37] وقد رأينا أنّ أرسطو نفسه ردّ اليقينَ، مع ذلك، إلى شروطٍ في المادّة لا في الشكل. ونزيد الأمرَ بيانًا: أنّ العقل المجرّد وحده، وهو موطنُ الصورة، لا يبلغ الأعيان. قال ابن تيمية: «العلومُ الأوّليّة البديهيّة العقليّة المحضة ليست إلّا في المقدَّرات الذهنيّة كالعدد والمقدار، لا في الأمور الخارجيّة الموجودة».[38] فالصورةُ تُعطي قالبًا خاليًا، والعلمُ بالموجود لا يقع حتّى يصله الحسُّ بالمادّة.

وموضعُ اليقين عنده خارجَ الصورة أصلًا: فطرةٌ يركّزها اللهُ في النفوس، ومادّةٌ تُوزَن بميزانٍ منزَّل، لا قالبٌ

---

[35] انظر:

Sextus Empiricus, in Kneale, *The Development of Logic* (Oxford, 1962), p. 129: “those who introduce the notion of connexion say that a conditional is sound when the contradictory of its consequent is incompatible with its antecedent… the conditionals mentioned above are unsound.”

[36] انظر:

Posterior Analytics I.2, 71b17–19 (Barnes, p. 2): “we do know things through demonstrations.”

[37] انظر:

Kneale, p. 3: “The great achievement of the Greeks was to replace this empirical study by a demonstrative a priori science.”

[38] مجموع الفتاوى، ج9، ص 72.

صوريّ.[39] فالبرهانُ الذي جعلوه ميزانَ العلم بالعالَم إنّما يزن مقدَّراتِ الأذهان، لا حقائقَ الأعيان؛ وحصروا اليقينَ في بابٍ ليس هو بابَه.

كيف سقطت الصورةُ من داخلها

ولم يكن انهيارُ الصورة على يد خصمٍ من خارج المنطق، بل على أيدي ورثتها. ففي القرن التاسع عشر، بعد ألفَي عام، انفرط عِقدُ القياس الأرسطيّ وزال أن يكون معيارَ المنطق.[40] وصف جورج بول بنيةَ القياس بأنّها «اعتباطيّةٌ إلى حدٍّ ما»، وأنّ قيودها مفروضةٌ «بلا أساسٍ حقيقيّ في الطبيعة».[41] وألغى فريجه صورةَ «الموضوع والمحمول» رأسًا، وأقام مكانها تحليلَ الدالّة والوسيطة والتسوير.[42] وعند كنيل نفسِه، كان عامُ 1879، عامُ «تدوين المفاهيم» لفريجه، أهمَّ تاريخٍ في تاريخ المنطق كلِّه؛ وكان التسويرُ الذي أدخله أهمَّ ما جاء به، وهو الخاصّةُ الفارقةُ للرمز المنطقيّ الحديث.[43]

وأصرحُ من هؤلاء جميعًا في نصرة دعوانا برنارد بولتسانو، فقد ميّز، قبل المنطق الرمزيّ، بين صحّةٍ صوريّةٍ تلزم فيها النتيجةُ «بمجرّد الصورة المنطقيّة»، وصحّةٍ مادّيّةٍ أوسع «تتوقّف على معاني الألفاظ غير المنطقيّة»؛[44] فجعل الصحّةَ الصوريّةَ حالةً خاصّةً ضيّقة من صحّةٍ أعمّ قوامُها المادّة. وهذا قولُنا بلسان منطقيّ: الاعتبارُ بالمادّة، والصورةُ بعضُها لا كلُّها. وهو عينُ ما اشترطه ابن تيمية: «الضابط في الدليل أن يكون مستلزمًا للمدلول».[45]

ثمّ نضجت الصنعةُ في القرن العشرين، فبلغ نقضُ الصورة قرارَه. حلَّ غنتسن القياسَ إلى قواعدَ بنيويّة لا تخصّ الرموزَ المنطقيّة، بل تحكم ترتيبَ القضايا؛[46] فإن أسقطتَ قاعدةً صرتَ إلى منطقٍ آخر، فبان أنّ الصورة قائمةٌ لا أصل. وردَّ منطقُ الوثاقة الصحّةَ التي تُجيز أن «يلزم من المتناقض كلُّ شيء»، واشترط صلةً في المضمون.[47] فإنّ الصورة الكلاسيكيّة تُصحِّح أن يُقال: «إن كان الثلجُ أسودَ وليس بأسود، فالقمرُ من جُبن»؛ حجّةٌ سليمةُ الشكل، فارغةٌ من كلّ صلةٍ بين مقدّمتها ونتيجتها. وأبطل غودل حلمَ هِلبرت في أن

---

[39] الردّ، ص 361 و417.

[40] انظر:

L. Verburgt & M. Cosci (eds.), *Aristotle's Syllogism and the Creation of Modern Logic* (Bloomsbury, 2023), pp. 1–2: "the hegemony of the syllogistic fell apart and Aristotle's immense achievement ceased to be logic's paradigm."

[41] انظر:

Boole, in Verburgt & Cosci, pp. 79, 84.

[42] انظر:

Frege, in Verburgt & Cosci, p. 178.

[43] انظر:

Kneale, *The Development of Logic*, p. 511.

[44] انظر:

M. Siebel on Bolzano, in Verburgt & Cosci, p. 60: material validity "depends on the meaning of non-logical expressions."

[45] الردّ، ص 208.

[46] انظر:

P. Mancosu, S. Galvan, R. Zach, *An Introduction to Proof Theory* (Oxford, 2021), p. 183.

[47] انظر:

D. Gabbay & J. Woods, *Agenda Relevance* (Elsevier, 2003), pp. 118, 121.

تؤمِّن الصورةُ نفسَها بنفسها: فالنسقُ المتّسق لا يُثبت اتّساقَه بأدواته.[48] وردَّ تارسكي الصدقَ إلى المطابقة لا إلى الشكل: القضيّةُ «الثلجُ أبيض» صادقةٌ إذا كان الثلجُ أبيضَ.[49] بل مضى إلى أبعدَ من ذلك في اللزوم نفسِه: فبنى اللزومَ المنطقيّ على «الإشباع»، أي على «ما هو حاصلٌ في العالم»، ثمّ اعترف أنّه لا يجد حدًّا موضوعيًّا يفصل الألفاظَ المنطقيّة عن غيرها، حتّى قال: «في الحالة القصوى يتطابق مفهومُ اللزوم الصوريّ مع مفهوم اللزوم المادّيّ».[50] فأدقُّ من صوَّر المنطقَ في القرن العشرين ينتهي إلى أنّ الصورة، في منتهاها، تنحلّ إلى المادّة. ولم يكن أوّلَ من أعجزه هذا الخطّ؛ فقد سبقه بولتسانو إلى الشكّ في إمكان الفصل بين الصورة والمادّة أصلًا.[51] وأخيرًا هدم كواين الجدارَ بين التحليليّ والتركيبيّ، آخرِ معاقل الصورة الخالصة، وبيّن أنّ القولَ به «عقيدةٌ غيرُ تجريبيّةٍ لأهل التجربة، مسألةُ إيمانٍ ميتافيزيقيّة».[52]

فالصورة التي جعلها القومُ موضعَ الصحّة والصدق واليقين والمعنى سقطت في هذه المواضع كلِّها، بأيدي أهل الصنعة أنفسِهم. ولم يكن ابن تيمية ناقلًا عنهم ولا سابقًا لهم بالتأثير؛ كان واقفًا على المفصل الواحد الذي وقفوا عليه، لأنّ الموضع واحد.

الحاصل

بقي المتعصّبون، من الأشاعرة ومقلّدة الفلاسفة ومن جرى مجراهم، متمسّكين بـ«الآلة التي بها تُقتنَص العلومُ والمعارفُ كلُّها» بعد أن شهد عليها مؤسِّسُها ووارثوها جميعًا أنّها لا تقتنص شيئًا. آلةٌ رُفعت على العلوم كلِّها، وهي لا تَحُدّ ولا تُخبر ولا تؤسِّس. فمن أحقُّ بالدوغمائيّة: مَن وزن الحقائقَ بمادّتها وميزانِها، أم مَن أبى أن يزنها إلّا بقالبٍ سقط عند أهله وعند خصومه القدماء والمحدَثين؟

---

[48] انظر:

T. Franzén, *Gödel's Theorem: Its Use and Abuse* (A K Peters, 2005), ch. 2.

[49] انظر:

A. Tarski, in Kneale, *The Development of Logic* (Oxford, 1962), pp. 588–589.

[50] انظر:

Tarski, quoted in Kneale, pp. 642–643: consequence "involves reference to what is the case in the world"; "the concept of formal consequence would then coincide with that of material consequence."

[51] انظر:

Kneale, p. 360: Bolzano was "doubtful of the possibility of drawing any clear line" between form and matter.

[52] انظر:

W. V. Quine, "Two Dogmas of Empiricism," in *From a Logical Point of View* (Harvard), p. 37.

جدول المصطلحات

مقابلاتُ المصطلحات المنطقيّة الحديثة المستعملة:

منطق الوثاقة	relevance logic
اللزوم الصوريّ / اللزوم المادّيّ	formal / material consequence
الصحّة الصوريّة / الصحّة المادّيّة	formal / material validity
التسوير	quantification
الدالّة والوسيطة	function and argument
تدوين المفاهيم	Begriffsschrift
الإشباع	satisfaction
المطابقة	correspondence
التحليليّ والتركيبيّ	the analytic and the synthetic
الاتّصاليّون	connexivists

المصادر

أوّلًا: المصادر العربيّة

ابن تيمية، تقيّ الدين أحمد بن عبد الحليم. «الردّ على المنطقيّين»، بيروت: مؤسسة الرّيّان، الطبعة الأولى 2005.

ابن تيمية. «نقض المنطق»، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.

ابن تيمية. «مجموع الفتاوى»، المجلّد التاسع (المنطق)، المنصورة: دار الوفاء، الطبعة الثالثة 2005.

ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله. «الشفاء» (المنطق): المدخل، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1952.

الغزاليّ، أبو حامد محمّد بن محمّد. «محكّ النظر في فنّ المنطق»، جدة: دار المنهاج، الطبعة الأولى 2016.

ثانيًا: المراجع الأجنبيّة

Barnes, J. *Aristotle: Posterior Analytics*. Oxford: Clarendon Press, 1975.

De Morgan, A. *On the Syllogism, and Other Logical Writings*. Ed. P. Heath. London: Routledge, 2021.

Franzén, T. *Gödel's Theorem: An Incomplete Guide to Its Use and Abuse*. Wellesley: A K Peters, 2005.

Gabbay, D. M., and J. Woods. *Agenda Relevance: A Study in Formal Logic*. Amsterdam: Elsevier, 2003.

Kneale, W., and M. Kneale. *The Development of Logic*. Oxford: Clarendon Press, 1962.

Mancosu, P., S. Galvan, and R. Zach. *An Introduction to Proof Theory*. Oxford: Oxford University Press, 2021.

Patzig, G. *Aristotle's Theory of the Syllogism*. Dordrecht: D. Reidel, 1968.

Quine, W. V. "Two Dogmas of Empiricism." In *From a Logical Point of View*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1953.

Verburgt, L., and M. Cosci, eds. *Aristotle's Syllogism and the Creation of Modern Logic*. London: Bloomsbury, 2023.

انتهى في 13 آب/أغسطس 2026.